بريطانيا وإمارات الساحل الشمالي الغربي في الخليج العربي (١٨٣٥ – ١٩١٤)

أ.د. صادق ياسين الحلو
كلية الرشيد الجامعة

Britain and the emirates of the northwestern coast of the Arabian Gulf (1835-1914)

Prof. Dr. Sadiq Yassin Al-Helou
Al-Rashid University College

منذ أن فرضت بريطانيا معاهدة السلام العامة على مشايخ امارات الساحل العماني الشمالي بعد غزوات عسكرية دمرت فيها الأساطيل البحرية للقوى العربية وأصبحتْ الحكم في النزاعات البحرية، حيث اعتمدت سياسات تقضي بالحفاظ على الواقع الجديد القائم (statu_quo) على تجزئة السلطة السياسية والحفاظ على السلم والهدوء وعدم السماح ببروز أية قوى بحرية عربية.

حققت بريطانيا ذلك بتسيير دوريات بحرية تقوم بنظام المراقبة والتجوال ورصد أية خروقات للاتفاقية السابقة واتفاقات الهدنات البحرية ابتدأت بستة اشهر عام ١٨٣٤ ثم اصبحت دائمة عام ١٨٥٣ ، ومن خلالها تدخلت في النزاعات الداخلية التي كانت تدعى أنها تؤثر على الهدوء والتجارة في الخليج العربي ، وبهذا الوضع نشأ ما يشبه الحماية البريطانية لتلك المشيخات وانتهت أخيراً بتصدي بريطانيا لأية قوة أجنبية اقليمية أو دولية تحاول التوسع باتجاه الساحل العماني أو تقيم علاقة معه كالعثمانيين او الفرنسين ،أو الروس ،أو الألمان وتوجت بريطانيا سياستها تلك بعد الاتفاقية المانعة ١٨٩٢ ،أذ تولت من خلالها السياسة الخارجية لمشايخ منطقة الساحل العماني الشمالي ، وضمنت بسيطرتها المطلقة على مقدرات ساحل عمان الشمالي لمدة تزيد على ثلاثة ارباع القرن العشرين (أي حتى عام ١٩٧١)، ومنعت الاتفاقية أيضاً أي تهديد لحدود الامبراطورية البريطانية الهندية الشمالية وخطوط مواصلاتها مع أوربا (١).

تلك الاهداف حققتها بريطانيا بوسائل عديدة منها: الهندية البحرية الدائمة، والاتفاقية المانعة ،ثم الادعاء بضرورة إدخال التحديث الى هذه المنطقة كخطوط التلغراف والسفن التجارية، فضلاً عن حجة مكافحة تجارة الرقيق وفرض معاهدات انهائها وتسير السفن البريطانية للتفتيش ومراقبة تطبيقها، واخيراً الوقوف بوجه القوى الإقليمية والدولية لإنشاء علاقات مع مشايخ الساحل العماني الشمالي.

كان الخط العام للسياسية البريطانية في الخليج العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعامه واتجاه الساحل العماني الشمالي الغربي بخاصة الا تورط نفسها في النزاعات الداخلية بين مشايخ الساحل الا بالقدر الذي قد يؤثر على مصالحها ولكنها تدخلت في اغلب الاحيان في نزاعات محلية بين مشايخ الساحل

العماني الشمالي، أدعت انها قد تتوسع فتؤثر على نفوذها ومصالحها والسلام البحري في هذه المنطقة ، ولذلك تدخل المقيم البريطاني السياسي في الخليج العربي أو وكلية الوطني لإيقافها (٢).

اجراءات بريطانيا السياسة لتحجيم النزاعات البحرية والمحلية . بين مشايخ الساحل العماني الشمالي الغربي(١٨٥٣-١٩٠٠)

عملت بريطانيا على عرقلة ومنع قيام تعاون بين شيوخ الساحل العماني الشمالي الغربي والكيانات العربية المجاورة وعلى الرغم من ان الزيارة الأولى عام ١٨٥٤ التي اجراها المقيم البريطاني للساحل المتصالح بعد توقيع معاهدة السلم الدائمة (١٨٥٣) وجد فيها الشيوخ جميعاً متفقين في ارتباطهم بالحكومة البريطانية وولائهم لها، محتفظين في الارتباط بالتزاماتهم التي حددتها المعاهدة.

وفي هذه الزيارة لم يجد ألمقيم أمامه سوى حادثتين صغيرتين فقط من حوادث خرق النظام في البحار ، وقد سويتا سريعاً وبسهولة (٣)، كذلك السلطات البريطانية منعت سعيد بن طحنون الذي خرج بأسطول لمساعدة السيد ثويني حاكم مسقط استجابة لطلبه بإمداده ببعض السفن والرجال للدفاع عن بندر عباس ضد الفرس ، على اساس ان عمله هذا قد يؤدي الى توسيع رقعة الاضطرابات وتحويله الى حالة اضطراب عام في مياه البحار(٤).

تدخلت السلطات البريطانية في الكثير من الحوادث الصغيرة والمحدودة لتشعر مشايخ وسكان الساحل العماني الشمالي الغربي بوجودها وهيمنتها فمثلا في تموز من عام ١٨٥٦ حينما أسهمت قوات أرسلها شيخ الشارقة في محاولة إعادة الشيخ سعيد بن طحنون شيخ أبو ظبي السابق الى الحكم ،ولما فشلت هذه المحاولة وقررت السلطات البريطانية اعتبار العملية عدواناً بحرياً من جانب شيخ الشارقة واعتباره مسؤولاً عن إتلاف مدينة أبو ظبي بأيدي العدو من حلفاء الشيخ الموجود آنذاك فيها ممن كان استدعاهم لمعاونته في الدفاع عن المدينة ،وحددت في عام ١٨٥٧ الغرامة التي يجب ان يدفعها شيخ الشارقة بمبلغ ٢٥ الف جنيه تدفع على اقساط .. وهكذا دفع المبلغ المقرر حتى آخر جنيه منه في مايس ١٨٦٠(٥) .

تدخل وكيل المقيمية البريطانية في الشارقة لإحلال الصلح بين الأطراف المتصارعة في أواخر عام ١٨٥٧م ، عندما ساعد شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة دبي ضد هجوم قامت به الشارقة على معسكر لقبيلة المزاريع وقتل أربعة رجال منهم، وقد حلت الهزيمة بالشارقة في شهر مايس سنة ١٨٥٨ (٦). استطاع وكيل الشركة البريطاني الحاج يعقوب أن يعقد الصلح بينهم (٧)

امتد تدخل السلطات البريطانية فيما يقع من حوادث في ساحل الخليج الشمالي الغربي الى دبي في عهد شيخ دبي سعيد بن بطي (١٨٥٢-١٨٥٩)، فتعرضت الى التهديد بقصفها من قبل بريطانيا في عام ١٨٥٩(٨)، بسبب اغراق ثلاثة من مواطني الاحساء وبعض رعايا أمير الوهابيين عندما كانوا مسافرين الثلاثة في عرض البحر طمعاً بالاستيلاء على ممتلكاتهم فغرق إثنان منهم، أما الثالث فبقي على قيد الحياة وانتشلته سفينة من صور ، وهو الذي ابلغ المقيم البريطاني كابتن فلكس جونز ، الذي بادر بإرسال بلفور على رأس أسطول ليطلب من الشيخ سعيد بتسليم القارب الذي ارتكبت الجريمة ودفع دية عن القتلى ،الى جانب دفع تعويضات للشخص الثالث الذي نجى ، وتدمير السفينة التي ارتكبت الحادث ، كما أمر جونز شيخ دبي بدفع غرامة مقدارها ١٠٠٠ ريال ، على أن ترد إليه بعد ان ينفذ حكم الإعدام في القتلة وقد استجاب شيخ دبي ولبى تلك المطالب (٩)

أستجاب شيخ دبي للمطالب البريطانية لأن علاقته ببريطانيا كانت تقوم على اساس الود والتفاهم ، فهو من الشيوخ المتصالحين الذي لم يذهب الى واحة البريمي لمقابلة أمير الوهابيين عندما حضر المقيم العام في الساحل لترتيب عقد معاهدة السلم الدائم عام (١٨٥٣)(١٠)، بعد تولى الشيخ حشر بن مكتوم الحكم في دبي عام ١٨٥٩ خلفاً لسعيد بن بطي حرص بالكتابة الى السلطات البريطانية مؤكداً لها مشاعر الصداقة نحوها وحرصه على الابقاء بالتزاماته نحوها لكن تصرفه اتجاه اعتداء بحري ارتكبه البو فلاسة بعد توليه مباشرة جعله غير قادر على الايفاء بتعهداته اتجاه بريطانيا كذلك

الحادثة تظهر ان علاقة الشيخ حشر بن مكتوم وبريطانيا اتسمت بعدم الثقة وعدم رغبة حاكم دبي بالاستجابة للمطالب. (١٠) البريطانية ، وظهر ذلك واضحاً في رفضه دفع تعويضات عن عدد من الاعتداءات قام بها ابناء قبيلته على حادثين لرعايا من الفرس، وأما الاعتداء الثالث فقد وقع على احد اليهود ، مما دفع بالضابط البريطاني مايلز الى زيارة دبي على متن سفينة بريطانية لإرغام الشيخ حشر بن مكتوم على دفع التعويضات لهذه الحوادث فقدم الشيخ اعتذاره مرغماً عليه وتم دفع التعويضات (١١).

تكررت ما اطلقت عليه السلطات البريطانية الاضطرابات والحوادث البحرية في الساحل العماني الشمالي الغربي ففي كانون الثاني من سنة ١٨٦٠ كانت السفينة فتح الخير من لجنة تحاول دخول ميناء رأس الخيمة حين جنحت إلى الارض ، وفوراً احاط بها عدد يتراوح بين ١٥ و٢٠ قارباً مسلحاً بقيادة الشيخ ابراهيم ابن شيخ القواسم ونائبه في حكم رأس الخيمة ، وبعد أن نهبت السفينة سمح لها بمواصلة السير، فبذلت كل ما في وسعها حتى وصلت الساحل الفارسي ، وهناك لقيت العون من القائد بلفور ، الذي توجه شخصياً إلى رأس الخيمة بعد تحريات للحادثة اجراها أحد مساعديه او بعد اتصال قصير بشيخ الشارقة سلطان بن صقر الذي

اكتفى بأن اصـــدر لابنه امراً بدفع التعويض، وحاول ابراهيم الهرب لكن ســـتة قوارب مســـلحة قطعت عليه الطريق بدخول الميناء ، واستولت على ست سفن صغيرة كانت فيه ، وبعدها تم دفع التعويض في خلال ٤٨ ساعة ، وقدر بمبلغ ١٨٠ جنيهاً سلمت لصاحب السفينة ، ثم فرضت غرامة اخرى قدرها ٥٠٠ جنيه بأوامر من حكومة بومباي (١٢).

من ذلك يظهر ان السياسة البريطانية لم تكتف بالمعاهدات التي فرضتها على الشيخ الساحل العماني الشـــمالي الغربي بعد ان حطمت قواتهم البحرية ثم كبلتهم بمعاهدات الهدنات الحرية التي جعلت بريطانيا وصية على اولئك المشايخ فتدخلت في حل النزاعات والخلافات حتى الصغيرة بينهم مستخدمة وسيلة فرض الغرامات المالية عليهم لإفقار اولئك المشايخ وحتى تحقق سلم يتماشى بالحفاظ على مصالحها في ضمان سلامة طرق مواصلاتها وتجارتها مع الهند.

فضلاً عن ذلك فعلاقة بريطانيا بإمارات الساحل العماني الشمالي الغربي على التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الأمارات أقتضت أن يكون للمقيم البريطاني في بوشهر وكيل وطني عام، يقيم في الشارقة ، يخبره بكل ما يجري في تلك الإمارات ،عن طريق وكلاء من اهالي البلاد منتشرين في مختلف الأمارات (١٣).

احلت حكومة بومباي في عام ١٨٦٢ لويس بيلي فليكس جونز بوظيفة المقيم السياسي في الخليج العربي ، وقدم بيلي في عام ١٨٦٦ الى حكومة الهند" عدداً من التقارير ذكر فيها عدة حالات من تلك الاعتداءات الصغيرة كأمثلة على اضطرابات ما تزال في البحر بين الحين والحين ، ويبدو ان الرائد بيلي كان يحس بأن قدرته على العمل قد قيدتها الأوامر الجديدة من الحكومة فهو لم يعد قادراً على ان يوقع بمرتكبي مثل تلك الاضـــطرابات العقاب اللازم ، ولا اصـــبح بمقدوره حتى فرض الغرامات دون عون البحرية الهندية التي كانت من قبل خاضـــعة لأوامره ، والتي ابدلت مؤخراً بالبحرية الملكية المثقلة بالواجبات مما زاد في صـــعوبة موقف المقيم.. و إبتداءاً من هذا التاريخ يبدو ان مسؤولية المحافظة على السلم في البحار لم تعد سوى شيء روتيني ، ولم يحدث ان اضطرت السلطات البريطانية الى اتخاذ اجراءات استثنائية الا نادراً (١٤)

لم يمنع إلغاء بحرية بومباي وقلة سفن البحرية الملكية البريطانية المقيمين البريطانيين ووكلائهم في الخليج من تدخلهم وفرض إرادتهم على شيوخ الساحل العماني ففي عام ١٨٦٧ منعت بريطانيا تعاون شيوخ الساحل العماني الشمالي الغربي مع امام عمان لحسم قضايا داخلية فيها، حيث طلب تركي بن سعيد بن سلطان مساعدة جميع مشايخ الساحل العماني الشمالي لكن السلطات البريطانية حذرتهم من القيام بأي شيء يؤدي الى الاضطراب خاصة في مياه البحر لذلك لم يتجاوبوا مع السلطان(١٥).

وعندما قام الشيخ زايد بن خليفة عام ١٨٦٧ بمساعدة حاكم البحرين ضد قطر وتعرضت مدينة الدوحة الى الأذى في تشرين الأول من العام نفسه وقدرت الخسائر ب ٢٠٠ ألف روبية ، ووجه المقيم البريطاني بيلي إنذاراً الى الشيخ زايد طلب إليه تبريراً لمشاركته في الهجوم على قطر وطلب إليه رد الغنائم التي استولى عليها من قطر الى اصحابها و ان لم يفعل فإنه سيحاصر أبو ظبي (١٦).

بعد نقاش أستمر يومين ،تخلله تهديد بقصف أبو ظبي ، أدرك شيخ بني ياس تأزم الموقف ولا سيما اصرار المقيم بدفع الغرامة الباهظة (١٧) أضطر الشيخ زايد في عام ١٨٦٨م الى الاستجابة لطلب المقيم البريطاني لرد الغنائم ووضع عليه ٢٥,٠٠٠ روبية كغرامة على ان يدفع منها تسعة الاف فوراً والباقي يدفع على قسطين (١٨) وقد وقع الشيخ زايد على تعهد خطي في ١٦ أيلول من عام ١٨٦٨م ، ألزم نفسه فيه بدفع المبلغ المذكور(١٩) ونصت الاتفاقية ايضاً بهدف المحافظة على السلم في البحر على تعيين وكيل عنه في بوشهر للتفاهم مع المقيم البريطاني هناك (٢٠) . وبالرغم من بقاء قسم من اقساط تلك الغرامة ، فلم يتمكن شيخ زايد من دفعها مما دفع بالمقيم البريطاني بيلي الى التنازل عن

باقي الغرامة ، بل أنه اعاد ما أخذه من اموال الى الشيخ زايد مكافأة له عن سلوكه الجيد لعدم اشتراكه في الاحداث التي وقعت في منطقة الساحل (٢١) .

إنَ ذلك الاجراء البريطاني لم يكن حباً بالشيخ زايد أو لتشجيعه على عدم الاشتراك في الاحداث التي تحصل في الساحل العماني ، بل لتقدير بريطانيا أن هذه الإماره في ستينات القرن التاسع عشر أصبح شيخ أبي ظبي موضع احترام بقية الشيوخ والدول الاخرى ولعدم رغبة بريطانيا بخسارة علاقتها مع هذا الشيخ اتخذت ذلك الموقف تجاهه (٢٢)

أمتد تدخل بريطانيا الى النزاعات الداخلية بين المشيخات على الساحل العماني الشمالي الغربي في الفترة بين١٨٧٦-١٨٨٦،حتى وأن كانت صغيرة تحت ذريعة أن تلك الأعمال قد تمتد فتؤثر على التجارة في منطقة الخليج العربي وتزعزع السلام البحري ،ففي عام ١٨٧٦ حين حاول أهل الشمالية التحرر من سيطرة القواسم أثيرت مشكلة إرسال شيخ الشارقة تعزيزات وأسلحة و ذخائر.. الخ لحمايته في دبي وكان الشيخ يعتقد أن له مبرراته في ذلك ،بأن الاتفاقيات التي هو طرف فيها لا تمنعه من ذلك التصرف ،غير أن المقيم العام الرائد (روس) ذكر أنَ :ان واجب الحكومة يقضي بمنع ذلك العمل انطلاقا من سياستها العامة ، لان التجربة قد أثبتت أن العرب ما أن يخرجوا السلاح حتى ينزلقوا الى أعمال السلب والنهب " ، وفي عام ١٨٨٠ تلقى المقيم طلباً من شيخ الشارقة للسماح له باستعادة الفجرة بعمليات بحرية لكن طلبه رفض . وفي العام الثاني

(١٨٨١) أمرت حكومة الهند بأن يكون كل ساحل القواسم على خليج عمان من دبي الى خور كلبا وكذلك ساحل رؤوس الجبال من دبي الى مسندم خاضعاً لإجراءات الهدنة البحرية(٢٣) .

وفي حزيران من عام ١٨٨٤ حدث خلاف على مناطق الغوص وراء اللؤلؤ بين قارب لعجمان وأخر للشارقة ، فساند سيف آل أدهم المجرم العماني الذي كان يعيش في جزيرة صيرة لعدة سنوات بعد طرده من عمان الى جانب قارب الشارقة وأطلق النيران على القارب الأخر ، ونتيجة لهذا أرسلت سفينة صاحب الجلالة " فيلوميل " وعلى ظهرها وكيل المقيمية الى صيري حيث أحرقت قارب سيف علناً.

وفي عام ١٨٨٥ أرسل شيخ أم القيوين سفينتين صغيرتين الى البحر تحملان ٥٠ رجلاً وقدراً من الذخائر والأسلحة أنزل جزءاً منها في صيرة والجزء الآخر في الشارقة ، وقرر مستر روبرتون بأسم المقيم البريطاني محاسبته على ذلك المسلك فزار أم القيوين على رأس السفينة ربندير لكن الشيخ أحمد بن عبدالله بن عيسى تحاشى مقابلته ونّم سلوكه بعد هذا أنه لا ينوي تكرار تصرفاته في المستقبل ، وفي ٢٠ كانون الثاني من عام ١٨٨٦ هاجم شيوخ دبي وعجمان والحمرية مدينة الشارقة بقوات وصل تعدادها الى حوالي ١٠٠٠ رجل ، ونشبت معركة قتل فيها ٤٠ رجلاً من أهل الشارقة وجرح ٢٥ أخر ، في حين لم تزد خسارة القوات المهاجمة عن خمسة قتلى ، وبناء على طلب من شيخ الشارقة الى وكيل المقيمية البريطانية الذي كان قد حمله مسؤولية أية أضرار تمس الرعايا البريطانيين في

الشارقة توسط وكيل المقيمية بين الأطراف المتصارعة واستطاع ان يعقد بينها الصلح وذلك بشرط أن يتنصل شيخ الشارقة من تحالفه مع شيخ ام القيوين.وفي شهر ايلول من العان نفسه حدث نزاع حول مناطق الغوص بين الشارقة وعجمان كاد يؤدي الى تجدد الأعمال العدائية بينهما لولا وساطة وكيل المقيمية البريطانية(٢٤).

أظهر تدخل بريطانيا في العمليات البحرية المحددة ، التي قام أو أراد القيام بها بعض مشايخ الساحل العماني ومنع قيامها وأرغم المقيم البريطاني أو وكيله مشايخ البحرين بدفع التعويضات للمتضررين من تلك العمليات و أحرقت قواربهم، كما استمر تدخل المقيم البريطاني في أكثر من مرة وعلى فترات مختلفة من الصراع بين أبو ظبي وقطر حول قبيلة القبيسات التي أرادت الانفصال من أبو ظبي ، واستقرت في العديد ، فطلب الشيخ بطي بن خادم حماية حاكم قطر فسمح بذلك الشيخ زايد وأخبر حاكم قطر بأنه لن يسكت عن ذلك ، ولكن المقيم البريطاني حذر من أية محاولة تؤدي الى حرب بين أبو ظبي وقطر ، ومن سنة ١٨٧٦ فصاعداً ، ونتيجة لوجود المتمردين من بني ياس في العديد استمرت الاعمال العدائية دائرة بين شيخ الدوحة وشيخ أبو ظبي، وفي عام ١٨٨٠،ولدى عودة القبيسات الى أبو ظبي أزدادت حدة العداء بين الشيخين ،

ومن خلال إقامة القبيسات في العديد اصبح هذا المكان تحت سيطرة الشيخ جاسم الذي خسر مرة أخرى برحيلهم عنه وأتضح غيضة من المطالب التي أصبح يتقدم بها من زعيمهم بطي بن خادم.

وفي سنة ١٨٨١ أنهى الشيخ جاسم الى المقيم البريطاني رغبته في احتلال العديد وإلقاء القبض على بطي بن خادم ، ولكن المقيم استطاع أن يحول بينه وبين المقيم بأي من هذين العمليتين(٢٥). وفي منتصف عام ١٨٨١ بعث حاكم قطر برسالة إلى المقيم البريطاني يغبر فيها عن عزمه على اعمار العديد ،ورفض المقيم البريطاني ذلك موضحاً بأن العديد ضمن سيادة شيخ أبو ظبي ، لذلك فأنه يستحيل عليه أو لأحد رعاياه بالسكن فيها (٢٦).

تكررت محاولات حاكم قطر في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر ١٨٨٥-١٨٨٦ بضم العديد والمطالبة بها ، بل قامت قواته باحتلالها في صيف ١٨٨٦ ، وعندما تردد ان المقيم البريطاني قام بإرسال وحدة بحرية لإجبار حاكم قطر على الانسحاب ،فعندما علم الأخير بتحرك القوة البريطانية ترك العدّيد منسحباً الى قطر(٢٧). ومن ذلك يظهر خشية حكام ومشايخ ساحل عمان الشمالي الغربي وقطر من القوة البحرية البريطانية التي عرفوا وجربوا قسوتها عند عدم الاستجابة للإنذارات التي

توجهها لهم او ثقل التعويضات التي تفرضها عليهم ان قاموا بالتعرض لسفن محلية او اقليمية أو لرعايا بريطانيا ونهبها. وفضلاً عن المشاكل الحدودية بين قطر وأبو ظبي ، حصل نزاع للسيطرة على الحكم في مشيخة دبي بين راشد بن مكتوم وابن اخيه مكتوم بن حشر في عام ١٨٨٦،لكن النزاع انتهى سلمياً لمصلحة الشيخ راشد بن مكتوم وأعترف به المقيم البريطاني شيخاً لدبي، بعد ان اعلن بأنه يعترف بالاتفاقيات بين بريطانيا ودبي ومع ذلك بعد أن تم تثبيت الحكم بيده أتسمت علاقته ببريطانيا بعدم التوافق ، إذ كانت معاملته معاملة سيئة للبريطانيين وذلك ما ادى لرفع شكاوي كثيرة ضده من قبل المقيم وفرض غرامة باهضة عليه ،وعلى أساس أنه انتهك معاهدة السلم العامة(٢٨).وحدث أضطراب محلي أخر في شباط من عام ١٨٨٩ بين إمارتي الشارقة ودبي بسبب رفض الأولى دفع التعويضات عن بعض عمليات السلب التي قامت بها في صيف عام ١٨٨٩م

وتحرك على اثرها شيخ أبو ظبي على راس قواته قاصداً دبي لنصرة حليفه غير ان شيوخ ام القوين ورأس الخيمة توسطوا بين الطرفين ولم تؤد وساطتهم الى حل الخلاف وهذا ما دفع وكيل المقيم

البريطاني الى التدخل لفض النزاع(٢٩) لكنه كان مؤقتاً ففي مارس ١٨٩٠ تجددت القطعية بينهما. ومن ذلك يتضح أن البريطانيين لم يتركوا أية فرصة تتيح لهم التدخل في شؤون الساحل العماني الشمالي الغربي حتى وأن كانت قضايا داخلية بحرية او حتى برية او مشاكل مع جيرانهم من المشايخ العرب الاخرين إلا وتدخلوا

فيها بهدف تعزيز الهيمنة والسيطرة البريطانية على الساحل حتى أن أضر ذلك بمصالح سكانه فهدفهم الرئيس تحقيق المصالح البريطانية

موقف بريطانيا من النشاطات السياسية العثمانية والفارسية والفرنسية في الساحل العماني الشمالي

في ضوء أهداف السياسة البريطانية الهادفة الى الإنفراد بالعلاقة مع ساحل عمان الشمالي الغربي ،وحرصت الحكومة البريطانية ، ومن خلال المقيمين السياسيين في الخليج العربي على عدم افساح المجال إلى أية قوة خارجية سواء كانت إقليمية ام دولية أو غيرها بإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية معها (٣٠).

وفي ذلك الإطار عندما أرسلت الدولة العثمانية حملتها على الإحساء عام ١٨٧١ لاحتلالها كان هدف الحملة إخضاع نجد ،فسبب ذلك فزعاً واضحاً مع عمان المتصالحة(الساحل العماني الشمالي)، لأن تعبير نجد كما يبدو عند العثمانيين كل الاقاليم التي حدث أن كانت تدفع الجزية لأمير الوهابيين بل وتبين ايضاً من الجريدة الرسمية في بغداد ان اماكن مثل الشارقة ودبي وأبو ظبي كانت داخلة

في تعبير نجد وقد نجحت الحكومة البريطانية أخيراً... في الضغط على الأتراك (العثمانيين) كي يقصروا عملياتهم على الأحساء وقطر فقط. وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة في حزيران ١٨٧١ تعليماتها للمقيم في الخليج بمنع الشيوخ المتصالحين في الانضمام الى أي من الطرفين المتصارعين آنذاك الوهابيين والاتراك (العثمانيين) (٣١) .

ولم تكتف الحكومة البريطانية بذلك لاسيما وانها قدرت ان الدولة العثمانية تتجه في ذلك الوقت للحلول محل الدولة السعودية ،فكان لابد بالتالي من تكرار التأكيدات السابقة الخاصة بإحترام الوضع الراهن لصالح بريطانيا، وليس من شك في أن اصرار مدحت باشا على تحقيق التوسع في الخليج قد جرّه الى نزاع مع الحكومة البريطانية التي كانت ترى إنشاء قواعد عسكرية عثمانية أمر يهدد نفوذها ولذلك عندما حاول مدحت التطلع الى الإمارات الأخرى في الخليج كالبحرين أو مشيخات الساحل المهادن حالت السفن البريطانية بينه وبين تحقيق غرضه (٣٢).وفضلا عن ذلك فإن توجه مدحت باشا نحو ادخال مناطق من الساحل العماني الشمالي تحت السيطرة العثمانية ادت الى إثارة العلاقات بين الحكومة البريطانية والعثمانية في هذه الآونة المعاصرة لحملة الاحساء ،ففي ٣٠ مايس من عام ١٨٧١ استعلم نائب الملك في الهند من حكومة لندن عما إذ كان يمكنه ان يصدر تعليماته الى المقيم البريطاني في الخليج العربي بأن يوقف بالقوة اية عمليات بحرية ضد رؤوساء الساحل سواء لمصلحة الترك أو لغير مصلحتهم ، وقد رأى اللورد مايو وزير الهند ضرورة إبلاغ ما يحدث الى الدولة العثمانية ، وبالفعل ابلغ السفير البريطاني في الإستانه الصدر الأعظم عن حقيقة الموقف في الخليج

العربي فأجاب الاخير بأن الباب العالي لا يفكر في القيام بأية معارك بحرية ، ولا يتجه نحو تقديم بأية مساعدة للشيوخ الاعضاء في المهادنة البحرية (٣٣). وللتأكيد اكثر على عدم قيام قائد الحملة العثمانية على الاحساء مدحت باشا بالتوسع الى الساحل العماني الشمالي الغربي أجرى الكولونيل هربرت المقيم البريطاني في بغداد مع مدحت باشا في بغداد في التعليمات التي ارسلت الى المقيم من حكومة الهند حيث تضمنت ان يقوم مدحت باشا بإعلام من لهم مصالح في مصائر القوة بحمايته لتلك المصالح، وأن يؤكد لجميع الشيوخ المهادنين وغيرهم بأن الحكومة العثمانية لا تفكر في أي هجوم عليهم وليست لديها النية ان تمارس سيطرتها على أية أمارة أو قبيلة مستقلة ، وقد أجاب مدحت باشا بأن حملته هذه لا علاقة لها بالقبائل أو الإمارات التي لا تدخل ضمن حدود مقاطعة نجد(٣٤).أظهرت تحركات بريطانيا السياسية والعسكرية حرصها على استمرار انفرادها بالعلاقة مع مشيخات الساحل الشمالي العماني الغربي وعدم السماح للدولة العثمانية او غيرها من تهديد السلم في ذلك الساحل او اقامة علاقات معه.

على ذلك عندما أثيرت مشكلة العديد في عام ١٨٧١ ،كتب شيخ أبوظبي زايد بن خليفة الى المقيم البريطاني في الخليج العربي طالباً منه فيها الموافقة على ردع القبيسات وارجاعهم الى سلطته رفض المقيم اعطاءه الموافقة على القتال وظلت هذه المشكلة قائمة حتى حزيران من عام (١٨٧٧)، عندما كتب مساعد المقيم البريطاني في الخليج الى شيخ ابو ظبي يخبره بأن حكومة الهند قررت إرجاع العديد الى سيادته وقد دخلها الشيخ زايد دون قتال في ٢٦ مارس من عام ١٨٧٨ فاحتجت الدولة العثمانية على ذلك بوصف ان الدولة تابعة لقطر، لكن حكومة الهند ردت بإنها تتبع الى ابو ظبي وبريطانيا ترتبط بمعاهدة معها (٣٥). وبذلك فشلت المحاولات العثمانية في مد سيطرتها البحرية السياسة على الساحل العماني الشمالي من خلال حملتها على نجد وقد كانت السياسة البريطانية هي الحائل دون تحقيق ذلك(٣٦).

لم يقتصرْ الموقف البريطاني على الموقف بالضد مع محاولات الدولة العثمانية لمد نفوذها الى الساحل الشمالي العماني الغربي بل واجهت ايضاً مساعي الفرس القوة الاقليمية الثانية التي سعت في الثمانينات من القرن التاسع عشر الى إحتلال الجزر التابعة لمشايخ القواسم في الساحل العماني مثل سيري وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ،فذكر التقرير السنوي للمقيم البريطاني في الخليج العربي لعام ١٨٨٧– ١٨٨٨ ان جزر الطنب وسيرى وأبو موسى التي تقع في الوسط بين الساحل الشرقي للخليج وساحل عمان كانت ومنذ أجيال من املاك القواسم ، ولكن في هذه السنة رفع حاكم فارس العلم الفارسي على جزيرة سيرى فما كان من حاكم الشارقة القاسمي الا واحتج على ذلك (٣٧)

كانت المحاولة الثانية التي قام بها الفرس للتدخل في شؤون الساحل العماني الشمالي في عامي ١٨٨٧-١٨٨٨حيث قامت مجموعة من المسؤولين الفرس بمحاولة لإقامة قاعدة لهم في عمان المتصالحة واستبعاد النفوذ البريطاني(٣٥).فذكر لوريمر ان"سارتيب حاجي احمد خان نائب الحاكم سابقا في بوشهر سار في أب ١٨٨٧ الى الساحل المتصالح على سفينة كولدر التي تملكها شركة في بوشهر الرائد روس أمر يخت المقيمة لورانس ان يتبعه الى أبو ظبي التي نزل إليها بشكل رسمي او يقضى فيها عدة أيام مع شيخ أبي ظبي ثم زار دبي منها عاد الى أبو ظبي ورحل الى لنجة على ظهر سفينة اهلية ، وقد تكتم الشيوخ المتصالحون حول خطط أحمد خان ، لكن شيخ دبي اباح بسر الزيارة لسلطان عمان ، وهدفها الذي تبين ان السارتيب ،اقترح توثيق علاقة ايران بالشيوخ المتصالحين لاستبعاد النفوذ البريطاني من عمان المتصالحة وعندما اعتقد أحمد خان ان الطريق ممهداً لتحقيق ذلك عاد مرة اخرى في كانون الثاني من عام ١٨٨٨ الى الساحل المتصالح على سفينة اهلية وأحضر معه اعلاماً ايرانية لاقناع بعض الشيوخ برفعها على مناطق نفوذهم " واضاف لوريمر "ربما كان الرجل يعمل بنظام فإنه حاول أن يبدأ العمليات في المنطقة المجاورة لرأس مسندم ، لكن أهل تلك المنطقة رفضوا ان يسمحوا له بالنزول وأخيراً سار بصحبة شيخ قشم فألتقى بشيخ ام القيوين وبعدها أتضح له ان مخططة لم يكن مخططاً عملياً فبادر بالعودة إلى فارس (٣٩) . ازعجت تلك المحاولة الفارسية بريطانيا لأنها تتعارض مع سياستها بمنع أي نفوذ أخر غير نفوذها الساحل العماني الشمالي الغربي ،فقدم الوفد الدبلوماسي البريطاني في طهران احتجاجاً على عمل أحمد خان ونشاطاته إلى الحكومة الإيرانية التي استنكرت بدورها عمله..بل وجهت إليه اللوم أيضاً مع انها أنعمت إليه سراً بسيف تكريماً له و تقديراً ، وقد قام قائد سفينة صاحب الجلالة "او سيري" بإبلاغ ذلك الأنكار الرسمي من جانب الحكومة الفارسية للشيوخ المتصالحين اخماداً لحالة القلق

التي أوجدتها تصرفات أحمد خان تلك على امتداد ساحل الخليج (٤٠). كان ذلك الإجراء غير كاف لبريطانيا فقام روس في كانون الأول من عام ١٨٨٧ ما بين الزيارة الأولى والزيارة الثانية من جانب السارتيب المتصالحة بعمل تحفظي اسخط المبعوث الفارسي لأن بروس استطاع الحصول من شيوخ أبو ظبي ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والشارقة ودبي على ضمانات خطية تعهد فيها كل .منهم بعدم الدخول في مراسلات او علاقات او توقيع اتفاقات. مع اية دولة باستثناء الدولة البريطانية، كذلك تعهد كل منهم ايضا بعدم السماح لوكيل اية حكومة اخرى بالإقامة في ارضه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية وقد رفعت حكومة الهند تلك التعهدات فوراً الى وزير الدولة لشؤون الهند (٤١).

وبذلك تكون بريطانيا قد افشلت المحاولة الفارسية كما افشلت قبلها المحاولة العثمانية لإيجاد اتصالات وقواعد للدولتين العثمانية والفارسية لساحل عمان الشمالي الغربي هي الوحيدة صاحبة النفوذ والهيمنة على المشايخ فيه وعزلهم عن القوى الاقليمية وجعلتهم منكفئين على أنفسهم وخاضعين لمقتضيات المصالح السياسية البريطانية واستراتيجيتها بالتفرد في منطيقة الخليج العربي حتى وان اضر ذلك بمصالح اهل الساحل العماني الشمالي الغربي من خلال تحديد تجارتهم واقتصارها على التجارة البينية بينهم ومع بريطانيا ورعاياها من شبه القارة الهندية أكملت بريطانيا طوق العزلة السياسية على الساحل العماني الشمالي عندما تصدت لنشاطات تجارية وسياسية فرنسية قام بها بعض الاشخاص الفرنسيين وكانت دافعاً حقيقياً وراء ربط بريطانيا لاحقاً بشيوخ الساحل العماني بالحكومة البريطانية باتفاقية جديدة في عام (١٨٩٢). تمثل ذلك النشاط الفرنسي بظهور رجلين فرنسيين على الساحل المتصالح كان يشك انهما يهدفان الى تحقيق أغراض سياسية وذلك لأن فرنسا كانت قد بدأت مؤخراً بتحرك في المنطقة عن طريق توزيع أعلامها (٤٢).

فقد قام احدهما وهو شبوي(chpuy) الذي زار الساحل العماني الشمالي عام ١٨٨٣ ،ثم زارها مرة اخرى بصحبة رجل فرنسي آخر يدعى ثورني (Thorny) وقد حقق عام ١٨٩١ ثلاث زيارات لأم القيوين حسب ما ذكره الكولونيل روس (Ross) ووصف شبوي بأنه نصف تاجرو نصف مغامر ، ويظهر أن تلك الزيارات بهدف عقد صفة شراء الأصداف ، لكن كان في حقيقته للحصول على هيمنة للمصالح الفرنسية على الشيخ .كما جاء في برقيه مرسله إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر بالخليج العربي في ١٥ تشرين الاول من عام ١٨٩١أنه "خلال زيارته الى ام القيوين قدم شبوي هدايا ثمينة الى الشيخ واصبح صديقاً حميماً له، ويبدو ان الشيخ وقع تحت تاثير عميق بسلطة فرنسا،لعدم قدرة بريطانيا بالتدخل مع الداوات التي تحمل العلم الفرنسي وعملياً يوجد حوالي ٣٠ سفينة عائدة لصحار تحمل العبيد تحت حماية العلم الفرنسي. ويبدو ان الشيوخ رحبوا بمقترحات الزائرين الفرنسيين القائلة بان سفن رعاياه التي تحمل العبيد لتحقيق لهم ارباحاً من تلك التجارةٌ ويتم لهم ذلك من خلال رفع العلم الفرنسي عليها وقد ذهب الشيخ أبعد من ذلك فكتب رسالة الى الحكومة الفرنسية ارسلتها بيد الرجلين الفرنسين قال فيها:"بأنه أي شخص يأتي من طرف الجمهورية الفرنسية مرحب به بسرور في أراضيه"(٤٣).

عندما علم المقيم البريطاني الميجر تالبوت (Talbot) بتلك الزيارات من الوكيل البريطاني في الشارقة وجهه بدعوة الشيوخ العرب ولفت انتباههم الى الأتفاقيات المعقودة معهم بتحريم تجارة الرقيق والتي تمنعهم ايضاً من التراسل مع أية قوة اخرى غير بريطانيا ،وعدم السماح بفتح مقيميه في اراضيهم لأية حكومة اخرى من دون موافقة الحكومة البريطانية(٤٤).

لكن لوريمر ذهب ابعد من ذلك في ما حققه الرجلان الفرنسيان اللذان قيل انهما قد حصلا على ضمان بإنشاء قاعدة في ام القيوين لذلك اقترح تالبوت المقيم السياسي في الخليج عقد اتفاقية مع شيوخ الساحل العماني الشمالي يتعهدون فيها بعدم توقيع اي اتفاقية او يدخلوا في اية علاقات مع دولة اجنبية دون موافقة بريطانيا وغيرها من الشروط الاخرى ، وقد تم توقيع اتفاقية عام ١٨٩٢ التي تضمنت ذلك(٤٥).

أصبحت بريطانيا بتلك الاتفاقية والاتفاقيات التي سبقتها مع شيوخ الساحل العماني الشمالي تدير سياستهم الخارجية وواجهت بقوة دبلوماسيا وبحريا اية محاولة من القوى المحلية او القوى الأوربية الأخرى لإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية مع شيوخ ذلك الساحل فعززت بذلك هيمنتها عليه التي استمرت حتى سبعينيات القرن العشرين.

الهوامش

١- Faruk,head_bey, from Trucial states to united Arab Emmarats,London .,1982,p.294

٢- صادق ياسين الحلو،السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العماني من المعاهدة الدائمة الى المعاهدة المانعة ١٨٥٣-١٨٩٢،مجلة الوثيقة ، العدد ٥٣ ، يناير ٢٠٠٨، ص٩٨

٣- لوريمر، المصدر السابق دليل الخليج العربي القسم التأريخي ،ج٢،ص١٠٩٢

٤- كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠ ج١ ترجمة محمد امين عبدالله مطبعة عيسى البابلي الحلبي د.ت ، ص١٨٠-١٨١

٥- لوريمر ، المصدر السابق ،ج٢،ص١٠٩٣-١٠٩٤

٦- المصدر نفسه،ص١١٠٦

٧- arabian boundries primary Document 1853_1957oxford,1988 ,p.96.

٨- ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ،أسرة آل مكتوم ودورها في تأريخ أمارة دبي حتى عام ١٩٩٠م،دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ،٢٠١٦،ص٥٧

٩- كيلي ،المصدر السابق ،ج٢، ص٣١١-٣١٢

١٠- ماجد شبر، القبائل والصراعات السياسية والقبلية الامارات ،قطر ،البحرين، المنطقة الشرقية في تقارير الضباط والمعتمدين البريطانيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شركة بيت الرزاق للطباعة والنشر ،بغداد ،د.ت ،ص ٣٧٦

١١- ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ،المصدر السابق ،ص٥٩

١٢- لوريمر، المصدر السابق ،ج٢ ،ص١٠٩٦-١٠٩٧
١٣- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ،حكومة الهند البريطانية والأدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية الرياض ،١٩٨١،ص١٤٦.
١٤- لوريمر ، المصدر السابق ،ج٢ ،ص١٠٩٧
١٥- المصدر نفسه ،ج٢ ،ص١١٠٦
١٦-Records of the Emirate primary Documents,vol. (1853-1871)p.528
١٧- عفراء عطا عبد الكريم الريس ،المصدر السابق ،ص٢٥٧.
١٨-Aletter from Captian Knox to major Dox dated 19 jan 1970.Qufied in R.BidWall ,The Affair of Arabia 1950-1906, Vol .2London ,1971 ,p.5
١٩-cliver parry,The consolidate series,Vol .138,1868-1869,New York ,1969,p.57.
٢٠- لوريمر ،المصدر السابق ،ج٣ .ص١٣٥١
٢١- شركة الزيت العربية الامريكية ،عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي ،القاهرة ،١٩٥٢،ص٢٤٥
٢٢- عفراء عبد الكريم الريس المصدر السابق ص٢٥٧
٢٣- لوريمر ، المصدر السابق ،ج٢،ص١٠٩٨-١٠٩٩
٢٤- المصدر السابق،ج٢ ص١٣٣-١١٥
٢٥- المصدر نفسه،ج٣،ص١٢٤٢
٢٦- جي.اي. سالدانا ،وثائق التاريخ القطري(الشؤون القطرية)من سنة ١٨٧٣-١٩٠٤،تعريب احمد العناني ،قطر ،١٩٧٦،ص١٠٤-١٠٥
٢٧- ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ،المصدر السابق ،ص٦٠
٢٨- ماجد شير ، المصدر السابق ،ص ١٧٨
٢٩-Annal reports of the Administration of the Gulf Potitical residency and Mascat political Agency for the year 1880-81.by L.C noss , Calcutta 1880 Quotied in the GULF Administration ,reports ,Vol.11,1879-1883 ,no cixxls,p.3
٣٠-صادق ياسين الحلو ،المصدر السابق ص١٠١- ١٠٢.
٣١- لوريمر، ابلمصدر السابق ،ج٢،ص١٠٩٨.

٣٢- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ،تطور النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربي والمنافسات الإقليمية والدولية ١٨٠٤-١٩١٤،المجلد الثاني ،القاهرة ،٢٠٠١ ص٢٢٦.

٣٣- المصدر نفسه ص٢٢٧.

٣٤-عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ،بريطانيا وامارات الساحل العماني ص ٣٠٨-٣١٣

٣٥- صادق ياسين الحلو، السياسة البريطانية تجاه المشيخات ص ١٠٢.

٣٦-Annal Report, op .cit. Vol .11.p.7

٣٧- صادق ياسين الحلو ، السياسة البريطانية تجاه المشيخات ،ص١٠٣

٣٨- لوريمر ، المصدر السابق ،ج٢،ص١١١٧-١١١٨

٣٩- المصدر نفسه ،ج٢، ص١١١٨

٤٠- المصدر نفسه،ج٢،ص١١١٨-١١١٩

٤١- المصدر السابق،ج٢،ص١١١٩

٤٢- procceding of chepuy secret 5. July 1892, nos.24- 25saldanha,J.A Precis of corresPondance on International Rivaly and British Policy in The Persian Gulf 1872-1905,v.Vlll,prdve editton ,1986,p.14

٤٣- Telegram dated the 15 october 1891,from foreign secretary ,simal to powdv cal risedent in the Parisian Gulf ,Bunshire ,saldanha ,Precis of correspondance ،op.cit , p.16.

٤٤-45 Ibid- لوريمر ، المصدر السابق ،ج٢،ص١١٢٠